



الإعلان عن استحداث ضريبة الشركات

أعلنت وزارة المالية بتاريخ 31 يناير 2022 عن قيام الإمارات العربية المتحدة ("الدولة") باستحداث ضريبة شركات اتحادية على أرباح الأعمال سارية للسنوات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يونيو 2023.

وقد تمّ تطوير نظام ضريبة الشركات في الدولة لدمج أفضل الممارسات على مستوى العالم وتقليل عبء الامتثال على الأعمال. وستكون ضريبة الشركات مستحقة الدفع على أرباح الأعمال الإماراتية كما هو مدرج في بياناتها المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، مع وجود عدد بسيط من الاستثناءات والتعديلات التي سُنّطت في هذا الشأن.

وفي حين أنّ قانون ضريبة الشركات لم يصدر حتى تاريخه، فقد أعلنت الهيئة الاتحادية للضرائب ("الهيئة") عن المبدأ الأساسي لهذه الضريبة وخيارات السياسة المتعلقة بالنظام الجديد، والتي سنقوم بتلخيصها في الإشعار التالي.

التوقيت

« ستدخل ضريبة الشركات حيز التنفيذ اعتباراً من السنة المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يونيو 2023. ويتناول قسم الأسئلة الشائعة الذي تم نشره على الموقع الإلكتروني للهيئة الاتحادية للضرائب الأمثلة التالية:

أما الأعمال التي تبدأ سنتها المالية (سنة تقويمية) في 1 يناير 2023 وتنتهي في 31 ديسمبر 2023، فتخضع لضريبة الشركات في الدولة اعتباراً من 1 يناير 2024 (وهي بداية السنة المالية الأولى التي تبدأ في أو بعد 1 يونيو 2023).

ستخضع الأعمال التي تبدأ سنتها المالية في 1 يوليو 2023 وتنتهي في 30 يونيو 2024 لضريبة الشركات اعتباراً من 1 يوليو 2023 (وهي بداية السنة المالية الأولى التي تبدأ في أو بعد 1 يونيو 2023).

« وتعتمد وزارة المالية إصدار المزيد من المعلومات حول نظام ضريبة الشركات في الدولة في منتصف السنة الجارية.

نطاق تطبيق الضريبة

« سيتم تطبيق ضريبة الشركات على جميع الأشخاص (الأفراد والأشخاص الاعتباريين) ممن يمارسون أنشطة تجارية بموجب رخصة تجارية في الدولة، ويشمل ذلك الكيانات العاملة في القطاع المصرفي.

« إلا أن هناك بعض الاستثناءات التي ستسري في هذا الشأن والتي تشمل كلاً مما يلي:

بالنسبة للكيانات العاملة في مجال استخراج الموارد الطبيعية، فهي ستبقى خاضعة للضريبة المفروضة على الشركات على مستوى الإمارة المحلية.

ستستمر الكيانات العاملة في المناطق الحرة في الاستفادة من الحوافز الضريبية التي تقدم لها حالياً في حال امتثالها لجميع المتطلبات التنظيمية وعدم مزاولتها الأعمال في أراضي الدولة. ومع ذلك، سيطلب من هذه الأخيرة التسجيل للضريبة وتقديم إقرار ضريبة الشركات، وسُصدر الهيئة المزيد من المعلومات في هذا الصدد.

الوعاء الضريبي

• سيتم تطبيق ضريبة الشركات على صافي ربح/ دخل الأعمال، مع مراعاة بعض التعديلات في هذا الشأن. والجدير بالذكر أن صافي الربح/ الدخل المحاسبي هو المبلغ المُعلن عنه في البيانات المالية المُعدّة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

• بناءً على الإعلان الصادر عن الهيئة، يبدو أن التعديلات التي ستطرأ ستكون بسيطة، إلا أنه لم يتم تقديم أي معلومات بخصوص طبيعة تلك التعديلات.

• يمكن للكيانات الخاضعة لضريبة الشركات ترحيل الخسائر الفائضة، وستكون قادرة على استخدام الخسائر المتكبدة اعتباراً من تاريخ سريان ضريبة الشركات.

الإعفاءات

• ستُعفى الأعمال في الدولة من سداد الضريبة على الأرباح الرأسمالية وأرباح الأسهم المُستلمة من حصصها المؤهلة. ويُقصد بالحصص المؤهلة حصص الملكية في شركة إماراتية أو أجنبية تستوفي شروطاً معينة.

• لن تخضع المعاملات المؤهلة وإعادة الهيكلة بين الشركات ضمن نفس المجموعة لضريبة الشركات.

• سيتم توفير المزيد من المعلومات حول الإعفاءات والاستثناءات الأخرى المرتبطة بضريبة الشركات في وقت لاحق.

النسبة الضريبية

« ستُطبّق الضريبة بنسبة تصاعديّة على النحو التالي:

قد يتم تطبيق نسبة ضريبية مختلفة على الشركات الكبرى متعددة الجنسيات التي تستوفي معايير محددة تم وضعها في إطار "الركيزة الثانية" لمشروع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتأكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح.

9% على الدخل الخاضع للضريبة الذي يتجاوز 375,000 درهم إماراتي.

0% على الدخل الخاضع للضريبة الذي لا يتجاوز 375,000 درهم إماراتي.

« وللأغراض المذكورة أعلاه، يُقصد بالشركة متعددة الجنسيات تلك التي تعمل في أكثر من دولة واحدة. كما تجدر الإشارة إلى أن تحقيق الدخل من خارج الوطن دون وجود أو تسجيل أجنبي لن ينتج عنه معاملة الأعمال على أنها شركة متعددة الجنسيات. وفقاً للقسم الخاص بالأسئلة الشائعة الذي قامت الهيئة بنشره على موقعها الإلكتروني، فإن مصطلح "شركة كبيرة" يشير إلى شركة متعددة الجنسيات لديها إيرادات عالمية تفوق مبلغ 750 مليون يورو (3.15 مليار درهم إماراتي تقريباً) بما يتماشى مع قواعد مكافحة تآكل الوعاء الضريبي (GloBE).

جوانب أخرى مرتبطة بنظام ضريبة الشركات

« سَتُطَبَّق الضريبة بنسبة تصاعديّة على النحو التالي:

الحدّ من الازدواج الضريبي

سيتمّ السماح بخصم الضرائب الأجنبيّة المدفوعة خارج الدولة من ضريبة الشركات المستحقّة الدفع في الدولة.

التسعير التحويلي

سيتمّ تطبيق متطلبات التسعير التحويلي والتوثيق على الأعمال التجارية في الدولة وفقاً لإرشادات التسعير التحويلي الخاصّة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الوحدة الماليّة والحدّ من الخسائر

يمكن لمجموعة من الشركات في الدولة أن تختار تشكيل مجموعة ضريبية وأن تُعامل كشخص واحد خاضع للضريبة بشرط استيفاء شروط معيّنة. ويتوجّب في هذه الحالة تقديم إقرار ضريبي واحد فقط لكلّ مجموعة. وفي هذا الشأن، أوضحت الهيئة أنه يمكن خصم الخسائر الضريبية بين شركات المجموعة في حال استيفاء شروط محددة.

الإدارة والامتثال

« ستكون الهيئة هي الجهة المسؤولة عن إدارة وتحصيل وإنفاذ ضريبة الشركات، في حين تبقى وزارة المالية "الجهة المختصّة" لأغراض تبادل المعلومات والاتفاقيات الثنائية/متعددة الأطراف.

« ستكون الأعمال ملزمة بالتسجيل وتقديم إقرار ضريبة الشركات، إلى أنه لم يتمّ إصدار أي تفاصيل عن عملية التسجيل حتى تاريخه.

« أوضحت الهيئة أنه يجب تقديم إقرار ضريبة الشركات بشكل إلكتروني عن كل سنة مالية.

« لن تكون هناك حاجة إلى تقديم إقرارات ضريبية مؤقتة أو سداد مدفوعات ضريبية مُسبقة.

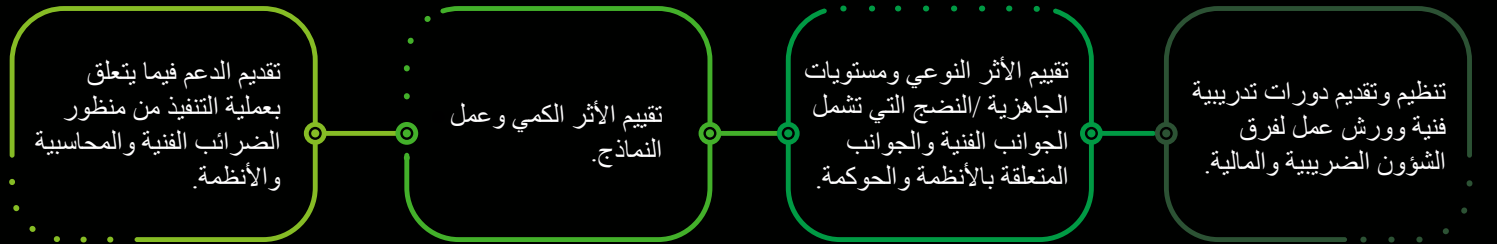
« ستعمل الهيئة على توفير المزيد من المعلومات حول الغرامات المطبّقة في وقت لاحق.

الملاحظات والاستنتاجات الرئيسية

من خلال إعلان الهيئة عن استحداث ضريبة الشركات في الدولة، أصبحت بعض معالم هذه الضريبة واضحة في حين أنّ هناك بعض الجوانب التي ما زال يشوبها الغموض. أما الواضح الآن، فهو أنّ ضريبة الشركات الواسعة النطاق سَتُطَبَّق بنسبة أساسية تبلغ 9٪ (مع العلم بأنّ الأعمال في المناطق الحرة وأعمال استخراج الموارد الطبيعية ستكون خارج نطاق ضريبة الشركات الاتحادية). وفي حين أنّ هذا الإعلان يشير إلى أنه سيتمّ فرض ضريبة بنسبة أعلى على الشركات الكبرى متعددة الجنسيات، ستكون في انتظار كيفية تطبيق ذلك من منظور السياسة (مثل زيادة نسبة الضريبة أو وجود حدّ أدنى للضريبة المحليّة/ضريبة موازية).

إضافة إلى ما تقدّم، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الآثار المُحتملة قد تكون واسعة النطاق ويجب على فرق الشؤون الضريبية/المالية العمل على تطوير خارطة طريق استعداداً لتطبيق ضريبة الشركات. أما الخطوة الأولى الواجب اتخاذها في الوقت الحالي، فتتمثّل في قيام الأعمال بالاطلاع على التغييرات المُقترحة وفهمها على أكمل وجه حتى تتمكّن من تقييم الآثار بشكل كامل. وقد يكون لتلك التغييرات آثار على الأعمال أو قد تقتضي إجراء تغييرات في الهيكل القانوني ونموذج الأعمال والتعاقد والتسعير (التحويلي) والمحاسبة والأرباح والأنظمة والبيانات والهيكل التنظيمي (مثل الوظيفة الضريبية).

وفي هذا الصدد، يمكن لفريق خبراء الضرائب في ديلويت تقديم الدعم في فهم الآثار المُحتملة لضريبة الشركات ومدى تأثيرها على أعمالكم تحديداً. والجدير بالذكر أنّ الخدمات التي يمكن تقديمها تشمل ما يلي:



في الختام، تجدر الإشارة إلى أننا سنوافيكم قريباً بمعلومات مفصّلة عن ضريبة الشركات.

قد تمت كتابة هذا التقرير بصفة عامة، وبالتالي لا يمكن الإعتماد على ما يحتوي عليه لتغطية حالات محددة. إنَّ تطبيق المبادئ المنصوص عليها يتوقف على الظروف الخاصة بكل حالة وينصح بالحصول على الإستشارة المهنية قبل القيام أو الإحجام عن أي تصرف بالإعتماد على محتوى هذا التقرير.

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) شراكة ذات مسؤولية محدودة (د إم إي) هي شركة تابعة لديلويت شمال جنوب أوروبا شراكة ذات مسؤولية محدودة، بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وقبرص، وديلويت شمال جنوب أوروبا شراكة ذات مسؤولية محدودة (ن س إي) هي شركة مرخص لها من قبل ديلويت توش توهاماتسو المحدودة، وهي شركة بريطانية خاصة محدودة بضمان.

يُستخدم اسم "ديلويت" للدلالة على واحدة أو أكثر من الشركات الأعضاء المرخص لها من قبل ديلويت توش توهاماتسو المحدودة، وهي مجموعة عالمية من شركات الأعضاء المرخص لها، والكيانات المرتبطة بها، تتمتع الأخيرة وكل من الشركات المرخص لها بشخصية قانونية مستقلة خاصة بها. لا تقدم ديلويت توش توهاماتسو المحدودة أو ديلويت ن س إي أو ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) شراكة ذات مسؤولية محدودة أي خدمات للعملاء، يُرجى مراجعة موقعنا الإلكتروني على العنوان التالي: www.deloitte.com/about.

تعتبر ديلويت شركة عالمية رائدة في مجال التدقيق والمراجعة، والاستشارات الإدارية والمالية، وخدمات استشارات المخاطر، خدمات الضرائب والخدمات المتعلقة بها. وهي توفر خدماتها لأربع من بين خمس شركات على قائمة مجلة فورتن العالمية لأفضل 500 شركة، بفضل شبكة عالمية مترابطة من الشركات الأعضاء المرخص لها في أكثر من 150 دولة. للحصول على المزيد من التفاصيل حول مهنيي ديلويت الـ 300,000 وأثرهم الإيجابي في مختلف القطاعات، يُرجى مراجعة موقعنا الإلكتروني على العنوان التالي: www.deloitte.com.

يسرّ د إم إي أن تقدم الاستشارة المهنية للقراء حول كيفية تطبيق المبادئ المنصوص عليها في التقرير بحسب ظروفهم الخاصة. لا تتحمل د إم إي أي واجب أو مسؤولية عن أي خسارة يكون سببها التصرف أو الإحجام عن التصرف نتيجة الإعتماد على أي معلومات يحتوي عليها هذا التقرير.

د إم إي هي واحدة من الشركات الرائدة في تقديم الخدمات المهنية الإستشارية وقد تأسست في منطقة الشرق الأوسط ويمتد وجودها منذ سنة 1978 في المنطقة. إن وجود شركة د إم إي في منطقة الشرق الأوسط مكرّس من خلال الشركات الحائزة على ترخيص لتقديم الخدمات وفقاً للقوانين والمراسيم المرعية الإجراء في البلد التابعة له وتتمتع بالشخصية القانونية المستقلة. لا تستطيع الشركات والكيانات المرخصة من قبلها إلزام بعضها البعض أو إلزام شركة د إم إي. وعند تقديم الخدمات، تتعاقد كل شركة أو كيان بشكل مستقل مع العملاء الخاصين بهم وتكون هذه الشركات والكيانات مسؤولة فقط عن أفعالها أو تقصيرها.

تقدّم د إم إي خدمات التدقيق والمراجعة وخدمات الضرائب والاستشارات الإدارية والمالية وخدمات استشارات المخاطر في المؤسسات وتضم قرابة 5,000 شريك ومدير وموظف يعملون من خلال 27 مكتباً في 15 بلداً.